العرب
الأربعاء 2020/09/02
السنة 43 العدد 11808

هل يدفع الغرب ثمن تناقضاته السياسية أمام تنامي القوة الصينية

بكين تبني تفوقها على أنقاض خلافات الأوروبيين والأميركيين

لا تنازلات عن خطط التوسع في العالم

يجمع مراقبون على أن أزمة الوباء العالمية وقبلها الحرب التجارية الأميركية الصينية، واختلاف الرؤى بين الحليفين الإستراتيجيين، بروكسل وواشنطن، حول قضايا جوهرية، عززت منسوب القلق لدى دوائر صنع القرار الغربية من تنامي قوة بكين واكتسابها بعض التفوق في مجالات حيوية، وطرح علامات استفهام حول مدى قدرة الغرب على تفادي دفع ثمن تناقضاته أمام القوة الآسيوية الصاعدة.

لندن - تصارع الحكومات الديمقراطية في الغرب تنامي الصين، التي استغلت الخلافات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية العميقة بين الاتحاد الأوروبي وحليفتها الإستراتيجية الولايات المتحدة في عدة ملفات حساسة عاملها المشترك هو الأمن القومي.

وبلغت الانقسامات بين بروكسل وواشنطن ذروتها هذا الأسبوع بعدما اعترض مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة على مشروع قانون قدمته إندونيسيا، حول مقاضاة وإعادة تأهيل ودمج المقاتلين الأجانب دون أن يتطرق المشروع إلى إمكانية القيام بذلك في دولهم الأصلية.

لورانس أ.فرانكلين

لقد ألحق شي بمبادرة الحزام والطريق البرية، نسخة بحرية

هوي لو

الدوافع الجيوسياسية وراء توسع نفوذ الصين محل نقاش كبير

وحتى قبل ذلك، كانت الخلافات في أوجها حينما انسحبت واشنطن من اتفاق إيران النووي، وزادت حدتها حول الاتهامات الموجهة للصين بزعزعة الاقتصاد العالمي عبر نشر فايروس كورونا المستجد وجعل الدول تغرق في مشكلات قد لا يستطيع أي مسؤول حلها في ظل التوترات الجيوإستراتيجية.

ويقول محللون إن ذلك التشرذم يختزل مدى عمق الهوة بين الحليفين، والتي قد تفضي إلى عرقلة جهودهما لمواجهة "التنين الصيني" الباحث عن استغلال الثغرات من أجل بسط نفوذه في مناطق حساسة من بحر الصين الجنوبي مرورا بالشرق الأوسط وصولا إلى الاتحاد الأوروبي وأميركا الجنوبية.

ولعل أزمة كورونا، التي جاءت على أنقاض حرب تجارية مستعرة بين الولايات المتحدة والصين، تعطي لمحة عن مدى تطويع بكين لتلك المشكلة في صالحها وجعلت محللين يقفون على حقيقة مفادها أن الصينيين لديهم هامش للمناورة والتحرك أكثر.

ويبدو برنامج "مبادرة الحزام والطريق" التجاري والإستراتيجي المشروع الأكثر طموحا لرئيس الحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ. وكان قد تم في بادئ الأمر الترويج له باعتباره إحياء للطريق التجاري البري القديم "طريق الحرير" الذي كان يربط الصين بأوروبا.

وطريق الحرير الجديد، مثل الطريق القديم سيعبر السهول الشاسعة لوسط آسيا، ويُقال إن المبادرة في ثوبها الجديد تهدف أيضا لأن تكون ازدهارا اقتصاديا لكل الدول الممتدة على الطريق.

ويقول لورانس أ.فرانكلين ضابط الاحتياط السابق، والذي عمل محللا سياسيا وعسكريا في وكالة المخابرات العسكرية الأميركية، في تقرير نشره معهد جيتستون الأميركي للأبحاث إن "شي سارع بأن ألحق بمبادرة الحزام والطريق البرية نسخة بحرية، يفترض أن تربط الموانئ الصينية على بحر الصين الجنوبي بالموانئ في المحيط الهندي، مواصلا حتى دول الشرق الأوسط والوصول في النهاية إلى الموانئ الأوروبية".

وكانت هذه المقترحات تشمل فقط الدول الواقعة على طرق المبادرة، أما الآن فإن طرق الرئيس الصيني الضخمة عالمية في نطاقها، وتمتد حتى جيبوتي التي تعد ممرا بحريا إستراتيجيا في أفريقيا غرب شبه الجزيرة العربية تماما، والإكوادور التي تمتلك ثالث أكبر احتياطيات بترولية في أميركا الجنوبية.

ولكن المكاسب الاقتصادية بالنسبة لبعض هذه الاتفاقيات الثنائية بين الصين ودول "العالم الثالث" الفقيرة مثار شكوك، ويبدو أن عددا قليلا من هذه الاتفاقيات مخطط لإخضاع الدول الفقيرة بالفعل لتبعية اقتصادية دائمة لبكين.

ولكن الانقسامات تظهر بوضوح في أوروبا حول ذلك، فدول الاتحاد ترفض الانضمام إلى المشروع الصيني، بينما إيطاليا وحدها انضمت إلى هذه المبادرة من بين مجموعة الدول السبع الكبرى.

وترى أصوات من مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن الأنشطة الصينيّة في منطقة أوروبا الوسطى والشرقية مثلما تؤثر على وحدة الاتحاد الأوروبيّ، فهي تمارس تأثيرا سلبيا على أعضاء الاتحاد والخيارات الإستراتيجية للأعضاء المحتملين.

ورغم أن هذه الأصوات تشير إلى أن دور أوروبا الغربية في أوروبا الوسطى والشرقية آخذ في الانخفاض وأن دور بكين آخذ في الازدياد، فإن الواقع هو أن الوجود الاقتصادي الصيني في المنطقة ضئيل من وجهة نظر كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات أوروبا الوسطى والشرقية.

وحتى في البلدان التي يُنظر إليها على أنها تعاني من موجة كبيرة من الاستثمارات الصينية، مثل التشيك، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني يقل عن استثمارات مستثمرين آخرين، وهو أقلّ بكثير من التصريحات الرسمية.

وشكّل إبطال "درع الخصوصية" الشهر الماضي انتكاسة جديدة لبروكسل وسط مخاوف بشأن التداعيات السلبية المحتملة على العلاقات الاقتصادية مع واشنطن. كما أن الحرب التجارية بين عملاقي صناعة الطيران إيرباص الأوروبية وبوينغ الأميركية بعد إضافي لإمكانية استغلال بكين تلك الوضعية رغم أنها لا تزال بعيدة بأشواط.

ومن الواضح أن هدف شبكات مبادرة الحزام والطريق هو تحقيق مكاسب للصين، سواء بتحفيز زيادة كبيرة للغاية في التجارة، أو من خلال الاستحواذ على أي أصول تختارها الصين عندما يتم العجز عن سداد الديون.

وربما تستطيع بكين، باعتبارها أكبر مستورد للنفط في العالم، تنويع مصادر حصولها عليه نتيجة للعديد من اتفاقيات مبادرة الحزام والطريق الثنائية.

سياسيا، من المرجح أن يحقق الصينيون مكاسب سياسية من خلال ترتيبات البرنامج، فالدول المشاركة في مبادرة الصين، والتي بشكل عام تتمتع بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة وحلفائها، ربما تنأى بنفسها عن دعم مخاوف الأمن القومي لدى الغرب خوفا من فقدان الاستثمارات الصينية الكبيرة في اقتصاداتها.

ويوضح منتقدو برنامج المبادرة الصينية أن اتفاقيات القروض الصينية تفتقر إلى الشفافية وأن العقود تخدم المصالح الصينية أحيانا بطريقة تتسم بالابتزاز، وتتجاهل المخاوف المحلية.

فعلى سبيل المثال، عندما عجزت سريلانكا عن الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بالديون تخلت للصين عن ميناء هامبانتوتا. وتقوم فنزويلا بتوريد النفط للصين بدلا من عملتها التي لا قيمة لها.

كما يتهم المنتقدون الصين بتقديم مزايا في عقودها مع الدول ذات النظم التي تروق لها، وقد استثمرت الصين في زيمبابوي في أفريقيا، ولاوس في جنوب شرق آسيا، وفنزويلا في أميركا الجنوبية.

وأحد العيوب بالنسبة للقروض الصينية الكبيرة التي تمول مشروعات بنية تحتية هو إرغام الدول المضيفة على الالتزام بما يصفه الرئيس الصيني بـ"السمات الصينية".

فعندما تبدأ بكين في تنفيذ مشروع بنية أساسية، تصل أعداد كبيرة من العمال الصينيين إلى الدولة المضيفة، ويقومون بإعداد منطقة خاصة لمعيشتهم. ويغادرون البلاد بعد الانتهاء من المشروع، ولا يستعان سوى بعدد قليل من العمال المحليين.

ومن الواضح أن أهداف البرامج العالمية لمبادرة الحزام والطريق إستراتيجية وسياسية بقدر ما هي اقتصادية. كما يبدو أن الهدف النهائي للبعد العالمي لهذا المشروع هو تغيير البعد السياسي والاقتصادي والعسكري للنظام الديمقراطي الليبرالي الغربي ليحل محله بعد يهيمن عليه فقط الحزب الشيوعي الصيني.

وقد نفى كثير من المسؤولين الصينيين الاتهامات المتعلقة بما يوصف بأنه "فخ ديون" تنصبه الصين لشركائها في مبادرة الحزام والطريق، وأكدوا أن ما تقدمه الصين من قروض للدول يفيد الجانبين.

ويقول بعض المحللين إن اتهام الصين باتباع سلوك افتراسي مبالغ فيه، حيث أن بكين تقوم في الغالب بإلغاء الديون على الدول الأكثر فقرا، كما أن غالبية الديون في معظم الدول الأفريقية هي لصالح مقرضين غير صينيين.

وتقول هوي لو كبيرة المحللين بمؤسسة راند الأميركية إن الدوافع الجيوسياسية وراء المبادرة الصينية محل نقاش كبير، كما أن المبادرة تعرضت لانتقادات شديدة بسبب الطريقة التي يتم التعامل بها بالنسبة لبعض مشروعاتها.

وأشارت إلى أن هذا التناول السلبي قد يصرف النظر عن المكاسب الاقتصادية المحتملة إذا ما تم تحسين البنية الأساسية على طول الحزام المقترح.

وإذا ما اتسقت الدول والمناطق المشاركة في المبادرة خططها التنموية لتحقيق التلاحم بين تنفيذ السياسات والبنية الأساسية، من الممكن أن تتحقق مزايا اقتصادية كبيرة للغاية.

حيازة السلاح.. جدل لا ينقطع مع اقتراب الانتخابات الأميركية

دفعت أعمال العنف في عدة ولايات أميركية خلال الأسبوع الماضي على خلفية التظاهرات المناهضة للعنصرية المحللين مرة أخرى إلى مناقشة الأسباب الحقيقية وراء انتشار الأسلحة وزيادة استعمالاتها مع كل استحقاق انتخابي، في ظل اختلاف الرؤى بين الحزبين الرئيسيين المتنافسين في السباق الرئاسي حول هذه القضية الحساسة.

واشنطن - تشكل قضية حرية حيازة المواطنين الأميركيين للأسلحة واحدة من أكثر القضايا المثيرة للجدل، والتي تشق الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة، الجمهوريين والديمقراطيين، وعادة ما تستخدم في المزايدات الانتخابية.

ويختلف الحزبان حول تفسير المادة الخاصة بحرية امتلاك السلاح، والتي وضعت في التعديل الثاني للدستور، الأمر الذي جعل النقاش حولها لا ينقطع وقد تكون أحد أبرز محددات الفائز في الانتخابات الرئاسية المقررة في نوفمبر.

ويرى الجمهوريون أن امتلاك السلاح من الحقوق التي نص عليها الدستور، ويعتبرون أن السلاح "هوية أميركية" يدعمها الدستور ولا يمكن التنازل عنها.

في المقابل، يرى الديمقراطيون قصر الحق في حمل السلاح على الولايات المكونة للاتحاد الأميركي وأن الآباء المؤسسين أرادوا هذا الحق لأميركا الفيدرالية فقط.

ويقول محللون إن هذا الأمر يعرف بـ"التفسير الجماعي للحق"، ولذلك يطالب الديمقراطيون بضرورة إعادة النظر في "الحق المطلق للفرد" بسبب المستجدات التي طرأت على المجتمع الأميركي واستخدام هذا الحق في حوادث متكررة.

ويرفض "أصحاب التفسير الفردي"، في إشارة إلى الجمهوريين، أي قوانين يمكن أن تحجم امتلاك السلاح، ولذلك يصوت الجمهوريون ضد أي قانون يتقدم به الديمقراطيون.

وقد تجدد الجدل حول هذه المشكلة بعد أن أوقعت مواجهات على هامش تظاهرات مناهضة للعنصرية في الولايات المتحدة ثلاثة قتلى، حيث تثير الانقسامات داخل المجتمع التي تؤججها أزمات صحية واقتصادية والانتشار الكبير للأسلحة النارية، مخاوف من وقوع الأسوأ مع اقتراب الاستحقاق الرئاسي.

ويأمل الرئيس دونالد ترامب في الفوز بولاية ثانية رغم مرور بلاده بأسوأ أزمة صحية منذ تفشي الإنفلونزا الإسبانية في 1918، وأسوأ ركود منذ أزمة 1929 وأسوأ أزمة اجتماعية منذ التحرك للمطالبة بالحقوق المدنية في الستينات.

وتوجه ترامب إلى كينوشا في منطقة البحيرات الكبرى التي اندلعت فيها أعمال العنف الأسبوع الماضي بعد إصابة مواطن أميركي أفريقي بجروح بالغة برصاص أحد عناصر الشرطة.

وطلب حاكم ولاية ويسكونسن الديمقراطي توني إيفرز من ترامب عبثا عدم المجيء تخوفا من أن "تؤخر زيارته المصالحة" مع السكان الذين لا يزالون "تحت الصدمة".

وبين هؤلاء غريغوري بينيت الذي "لم يعد يشعر بالأمان" في مدينته حيث أقدم شاب في الـ17 التحق بالميليشيات المسلحة التي يفترض أن تحمي المحال التجارية، على قتل متظاهرين مناهضين للعنصرية ليل الثلاثاء/الأربعاء من الأسبوع الماضي.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى بينيت قوله إن الناشطين من اليمين المتطرف "يبحثون عن ذريعة للمهاجمة".

وأعلن العسكري السابق، الذي أصبح عاملا اجتماعيا أن "المتظاهرين أعطوهم ذريعة". ومذاك لم يعد يخرج من منزله دون سترته الواقية من الرصاص ومسدسه.

ولن تساهم هذه الظاهرة الشائعة في البلد، حيث يملك نحو 30 في المئة من الراشدين سلاحا ناريا على الأقل وحيث الدفاع عن النفس مبدأ وطني، في تهدئة الوضع.

واستخدمت الأسلحة مجددا في نهاية الأسبوع في بورتلاند شمال غرب حيث تدور مواجهات بانتظام بين ناشطين من اليسار المتطرف وقوات الأمن منذ أكثر من ثلاثة أشهر.

وهذه المرة وقعت الصدامات مع مجموعة من مناصري ترامب، وعلى هامش هذه الصدامات قتل رجل كان يعتمر قبعة وينتمي إلى مجموعة محلية من اليمين المتطرف، في ظروف لا تزال غامضة.

وأعلن سبنسر سانشاين محلل اليمين المتطرف الأميركي أنه ستكون هناك "حوادث إطلاق نار أخرى" حتى يحين موعد الاستحقاق الرئاسي. وقال "ستزيد الأمور سوءا لأن أيا من الطرفين غير مستعد للانسحاب".

والمجموعات المتطرفة كانت دائما جزءا من المشهد الأميركي كما ذكر الخبير المستقل، وبعد انتخاب ترامب تواجه اليمين واليسار الراديكالي مرارا في سياتل وبورتلاند.

سبنسر سانشاين

ستحصل حوادث إطلاق نار أخرى إلى حين موعد الاقتراع

والجديد وفق سانشاين هو الانتشار الكبير للأسلحة في التظاهرات. وقال "قبل أربع سنوات لم نكن نرى الأسلحة سوى في أريزونا حيث القوانين حول الأسلحة أكثر مرونة".

وكانت هذه المشكلة ظاهرة خصوصا في مطلع مايو الماضي عندما حاول المئات من الرجال المسلحين ببنادق هجومية دخول الكابيتول في ولاية ميشيغن احتجاجا على تدابير العزل المتخذة للحد من تفشي فايروس كورونا المستجد.

ووفقا لسانشاين جسدت هذه التظاهرة الحاشدة أيضا وصول مناصرين جدد من اليمين المتطرف و"لم نعد نرى فقط قوميين بيضا بل كافة أشكال الشعبوية أو مناصرين لترامب ونظريات المؤامرة"، التي يقف وراءها "القلق الكبير" حول مستقبل الولايات المتحدة.

وينص الدستور الأميركي صراحة على أحقية المواطنين في حيازة الأسلحة، وجاء في نص التعديل الثاني الصادر في 1971، أنه "حيث أن وجود ميليشيا حسنة التنظيم ضروري لأمن أي ولاية حرة، لا يجوز التعرض لحق الناس في اقتناء أسلحة وحملها".

وكان الكونغرس قد سن في عام 1994 قانونا يحظر التصنيع والاستخدام المدني للأسلحة النارية نصف الآلية والأسلحة الهجومية لمدة 10 سنوات، وبالفعل انتهى الحظر في سبتمبر 2004، وفشلت محاولات تجديد الحظر.

ولكن في عام 2013 رفض مجلس الشيوخ مشروع قانون يقيد السماح بحمل الأسلحة، وكان ينص على توسيع التحريات والحصول على السجل العدلي لكل من يرغب في شراء قطع سلاح.

وأشار مركز ساذرن بوفرتي لوو سنتر مرصد المجموعات المتطرفة في تقرير إلى أن "اليمين المتطرف يستغل المناخ السياسي المتوتر جدا الذي أصبح أكثر هشاشة بسبب تفشي الوباء والتظاهرات المطالبة بالعدالة العرقية"، معتبرا أن مخاطر العنف السياسي قبل الانتخابات باتت "حقيقية".